اخبار

كريستون مينون
KRESTON MENON

يناير - مارس ٢٠٢٦ العدد ٧٢

الصورة: وكالة أنباء الإمارات (وام)

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، خلال زيارته لمعرض إكسبو ٢٠٢٥ أوساكا.

مقال الضيف

سعادة إيمانيشي جون

القنصل العام لليابان في دبي

تعزيز الشراكة اليابانية الإماراتية: رؤية للتعاون الاقتصادي والتجاري

مقال الضيف

ماريك ليهوكي

الرئيس التنفيذي لشركة كريستون بروركس (اليابان)

تعزيز الممر الإماراتي الياباني للنمو المستدام والابتكار والفرص

KRESTON PROWORKS

بوشباكاران بارامباث

الشريك الأقدم في كريستون مينون لخدمات الشركات

مراجعة شاملة لقانون الشركات التجارية في الإمارات: التأثيرات الأساسية على الشركات

رافيشانكر ف

مدير الضرائب في كريستون مينون للمحاسبين القانونيين

تحقيق اليقين في التسعير التحويلي: برنامج اتفاقية التسعير المسبق في الإمارات

32 YEARS

كلمة رئيس التحرير

راجو مينون

لقد كانت زيارتي الأخيرة إلى اليابان لحضور مؤتمر كريستون العالمي تجربة ثرية على الصعيد المهني وملهمة لي شخصيا. فبينما يُعدّ التواصل مع مندوبي الشركات الأعضاء في كريستون حول العالم مصدر سعادة دائمة، إلا أن التفاعل مع فرق القيادة في كريستون اليابان أتاح لي نافذة فريدة للاطلاع على واحدة من أكثر ثقافات الأعمال تميزا في العالم. لقد ذهلت حقاً بتركيز اليابان الراسخ على الانضباط والدقة والتفكير المستقبلي. والمثير للإعجاب أيضا التقدم الاقتصادي الاستثنائي لليابان، والذي يتجلى في قاعدتها الصناعية المتينة وبنيتها التحتية وشبكات النقل عالمية المستوى، والتي تُشكل مجتمعة دليلا على دولة تمزج بسلاسة بين التقاليد والابتكار.

يؤكد سعادة إيمانيشي جون، القنصل العام لليابان في دبي، في مقال الضيف في هذا العدد، أن الشراكة الاقتصادية الثنائية بين اليابان والإمارات العربية المتحدة تقوم على أساس الأهداف المشتركة التي تتمثل في التنويع الاقتصادي والابتكار والتنمية المستدامة، وذلك بالاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة والقوة التكنولوجية والاقتصادية لليابان. وتعد المفاوضات الجارية حاليا لتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين اليابان والإمارات العربية المتحدة إنجازا هاما، إذ يُتوقع أن تُعزز التجارة والاستثمار وخلق فرص العمل في كلا البلدين. وفي إطار دعم هذا الزخم، تعمل الإصلاحات القانونية الأخيرة في الإمارات العربية المتحدة على تحسين كفاءة المعاملات، وتُتيح هيكلة أكثر مرونة لرأس المال، وتُسهّل إعادة تسجيل الشركات، وتُعزز الحوكمة وثقة المستثمرين. وتُسهم هذه التطورات مجتمعة في خلق إطار عمل أكثر مرونة وتوافقا دوليا للشركات والاستثمارات العابرة للحدود، وكذلك للنمو الاقتصادي طويل الأمد.

من جانبه، يُسلط ماريك ليهوكي، الرئيس التنفيذي لشركة كريستون بروركس (اليابان)، الضوء على فرص الاستثمار في اليابان، وكيف يُمكن لشركات كريستون في اليابان والإمارات العربية المتحدة دعم الشركات في خطط التوسع والنمو. كما يرى أن العقد القادم سيشهد تعزيزا للترابط بين آسيا والشرق الأوسط. إذ أن تركيز اليابان على المرونة التكنولوجية والاستقلال الصناعي والاستدامة يتماشى بشكل وثيق مع طموحات الإمارات العربية المتحدة في أن تُصبح مركزاً عالمياً لرأس المال والابتكار والخدمات اللوجستية.

يمثل المرسوم الاتحادي الأخير تطوراً مفصلياً في المشهد القانوني للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أدخل تعديلات محددة الأهداف وواسعة النطاق على قانون الشركات التجارية (المرسوم الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١). وتعكس هذه الإصلاحات التزام دولة الإمارات المستمر بتحديث الإطار القانوني للشركات وتعزيز قدرتها التنافسية العالمية من خلال مواءمة الجوانب الرئيسية لأنظمة الشركات مع المعايير المعترف بها دولياً.

يؤكد زميلي بوشباكاران ك. بارامباث، الشريك الأقدم في شركة كريستون مينون لخدمات الشركات، في مقاله أن هذه التغييرات تعزز مكانة الدولة كوجهة متطورة وجاذبة للأعمال، ومركز مفضل للشركات الإقليمية والعالمية.

والتحديث الأخير الذي أجرته الهيئة الاتحادية للضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة لبرنامج اتفاقية التسعير المسبق (APA) يعزز دوره كآلية استباقية ومُيسّرة لدافعي الضرائب من أجل إدارة مخاطر التسعير التحويلي.

يُفصّل رافيشانكر ف، مدير الضرائب في كريستون مينون، في مقاله كيف سيُساهم برنامج اتفاقية التسعير المسبق المحسّن، من خلال توفير مزيد من الوضوح واليقين الإجرائي على مدى فترة مُتفق عليها، في الحدّ بشكل كبير من احتمالية النزاعات والتقاضي في مجال التسعير التحويلي، مع تعزيز الامتثال والقدرة على التنبؤ والثقة للشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الختام، أتقدم بوعد واحد: ستظل كريستون مينون مُلتزمة التزاماً راسخاً بالوقوف إلى جانب عملائنا في كل مرحلة من مراحل رحلتهم. نحن معكم أكثر من مجرد مستشارين، نرى أنفسنا شركاء على المدى الطويل، نُقدّم الوضوح في أوقات عدم اليقين، والدعم في لحظات التحدي، والتوجيه الموثوق به أثناء سعي المؤسسات نحو النمو والتحوّل.

نتمنى لكم جميعاً عاماً سعيداً ٢٠٢٦!

مؤتمر كريستون العالمي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ في طوكيو

مؤتمر كريستون العالمي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٢٥ في طوكيو، اليابان. جمع المؤتمر عدد كبير من الأعضاء من مختلف أنحاء شبكة كريستون العالمية لتبادل المعرفة والتعاون والتفاعل.

قدم سودير كومار، الشريك الأقدم ورئيس الاتصالات المؤسسية – كريستون مينون ، ومدير مجلس إدارة كريستون العالمية، ورئيس كريستون الشرق الأوسط، عروضا تقديمية متنوعة تسلط الضوء على المبادرات الإقليمية وقوة الثقة في مكانة العلامة التجارية، ونمو الخدمات الاستشارية عبر شبكة كريستون.

شاركنا ساجو أوغسطين، الشريك الأقدم في كريستون مينون والمدير الإقليمي (الشرق الأوسط) لمجموعة التدقيق في كريستون العالمية، آخر الأخبار عن مجموعة التدقيق في الشرق الأوسط.

تعزيز الشراكة اليابانية الإماراتية: رؤية للتعاون الاقتصادي والتجاري

سعادة إيمانيشي جون
القنصل العام لليابان في دبي

شهدت العلاقات بين اليابان والإمارات العربية المتحدة خلال العقد الماضي نموا ملحوظا، وتطورت إلى شراكة متينة تتسم بالاحترام والتعاون المتبادل.

ومن خلال معارض إكسبو العالمية، ترسخت علاقة تاريخية عميقة بين الإمارات واليابان. فقبل خمسة وخمسين عاما، شاركت أبوظبي في أول معرض إكسبو لها في أوساكا عام ١٩٧٠. وشكّل إكسبو ٢٠٢٠ دبي لحظة فارقة في انخراط الإمارات على الساحة الدولية. وبعد أن تسلّم الراية من دبي، اختُتم بنجاح إكسبو أوساكا-كانساي الذي أقيم تحت شعار "تصميم مجتمع المستقبل لحياتنا". وأصبح معرض إكسبو ٢٠٢٥ لكلا البلدين منصة لاختبار التقدم البشري.

وفي الوقت الذي حقق الجناح الياباني في إكسبو ٢٠٢٠ دبي نجاحا باهرا، حاصدا جائزة ذهبية عن التصميم، استقطب الجناح الإماراتي في إكسبو ٢٠٢٥ أوساكا، الذي تميز بأشجار النخيل، أكثر من ٥ ملايين زائر، وفاز بالجائزة البرونزية من المكتب الدولي للمعارض، بعد أن عرض الابتكار والثقافة، مما عزز رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة للتعاون العالمي. لقد أتاح معرضا إكسبو في كل من الإمارات واليابان للبلدين فرصة لإعادة اكتشاف هويتهما، ووفرا فرصة فريدة لعرض التقدم التكنولوجي والثقافي والمستدام في مواجهة التحديات العالمية.

وبصفتي القنصل العام لليابان في دبي، تشرفت بتقديم لمحة عامة عن الوضع الراهن لشراكتنا. كما سلطت الضوء على أمثلة ملموسة للتعاون التجاري والاقتصادي، وشاركت رؤيتي حول فرص التعاون المستقبلية.

ترتكز العلاقات اليابانية الإماراتية على المصالح المشتركة والأهداف العامة، بما في ذلك التنويع الاقتصادي والابتكار والتنمية المستدامة. ويُعد الموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة عند ملتقى طرق الشرق الأوسط وأفريقيا ذا

أهمية بالغة، كما تُشكل الخبرة التكنولوجية والقوة الاقتصادية لليابان أساساً متيناً لهذا التعاون.

وفي هذا الإطار، تعتبر المفاوضات الجارية حالياً بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين اليابان والإمارات العربية المتحدة من أبرز التطورات الأخيرة في علاقاتنا الثنائية. وحال إبرامها، من المتوقع أن تُعزز هذه الاتفاقية التجارة والاستثمار، مما يُسهم في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في كلا البلدين.

لقد رسّخت أكثر من ٣٠٠ شركة يابانية حضورها في دبي، حيث تتخذها العديد منها مقراً إقليمياً لها في الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد ساهمت هذه الشركات في مشاريع رائدة مثل مترو دبي، وقطار نخلة جميرا الأحادي "المونوريل"، ومبنى الركاب رقم ٣ في مطار دبي الدولي، وهذا يُبرز عمق التزامنا تجاه نمو الإمارات العربية المتحدة.

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، أثناء زيارته لجناح الإمارات في إكسبو ٢٠٢٥ أوساكا. الصورة: المكتب الإعلامي لحكومة دبي

على هذا الأساس، لعبت الشركات اليابانية دوراً محورياً في تشكيل المشهد الحضري لدبي. ويتجاوز تعاونها الإسهام في تطوير البنية التحتية ليشمل مشاريع بيئية بالغة الأهمية. على سبيل المثال، تعمل هذه الشركات في الوقت الراهن بنشاط على تطوير مبادرات إزالة الكربون والبنية التحتية المستدامة، مثل مركز ورسان لإدارة النفايات. يُولّد هذا المركز الكهرباء من الحرارة المهدرة، ويتمتع بأكبر قدرة معالجة في العالم تبلغ ٥٦٦٠ طناً يومياً.

ومن الأمثلة الأخرى على إسهامات الشركات اليابانية الناجحة، البنية التحتية الحيوية للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعتمد بشكل كبير على مضخات تحلية المياه اليابانية المتطورة. تمثل هذه المضخات أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المبتكرة والصديقة للبيئة، وتضمن إمداداً مستمراً بالمياه للمنازل والشركات والمرافق الحيوية في دبي وعموم دولة الإمارات.

لطالما كانت دولة الإمارات شريكاً حيوياً لليابان في مجال الطاقة، حيث تُزوّدها بنحو ٤٠٪ من احتياجاتها من النفط الخام. إلا أن تعاوننا يشهد اليوم توسعاً يتجاوز مجال الهيدروكربونات التقليدي ليشمل فرصاً واعدة في الطاقة المتجددة وإزالة الكربون. وتتماشى خبرة اليابان في هذه المجالات مع التزام دولة الإمارات بالطاقة المتجددة، وتُكمل طموحاتها نحو مستقبل مستدام للطاقة. وفي إمارة الشارقة أيضاً، يحرز مشروع مشترك مع مؤسسة نفط الشارقة الوطنية (SNOC) لاحتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون تحت

طلاب مدرسة جيمس البرشاء الوطنية مع طلاب من مدرسة يووا الثانوية في مدينة أريدا خلال زيارتهم لليابان

الأرض (CCS) تقدماً ملحوظاً. وتُجسّد هذه المشاريع التزام اليابان بدعم رؤية الإمارات ٢٠٣١ وما بعدها.

وعندما ننظر إلى المستقبل، نجد أن التكنولوجيا والابتكار مجالين واعدين لتعزيز شراكتنا، حيث يتماشى التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بترسيخ مكانتها كمركز للتكنولوجيا والابتكار مع خبرة اليابان في الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتحول الرقمي. ويمكن للمبادرات المشتركة في هذه المجالات أن تُحفز النمو الاقتصادي وتعزز القدرة التنافسية. فعلى سبيل المثال، يُعدّ العمل الرائد للبروفيسور هيروشي إيشيغورو في مجال الروبوتات، والذي تجلّى من خلال تجربة مبيعات عن بُعد باستخدام شخصية افتراضية مع عملاء في دبي، خير دليل على ذلك.

كما حققت اليابان والإمارات العربية المتحدة تقدماً كبيراً في مجال التعاون الفضائي، ففي إطار مهمة الإمارات لاستكشاف حزام الكويكبات، تعتزم وكالة الإمارات للفضاء إطلاق مركبة "محمد بن راشد إكسبلورر" الفضائية على متن صاروخ "إم إتش آي إتش ٣" الياباني مطلع عام ٢٠٢٨. ويؤكد هذا التعاون على إمكانات الاستكشاف والابتكار المشترك في تكنولوجيا الفضاء، وسيعزز كذلك العلاقات الثنائية بين البلدين.

وأخيراً وليس آخراً، يلعب التبادل الثقافي دوراً حيوياً في توطيد العلاقات بين اليابان والإمارات. فالترويج للسياحة الوافدة، إلى جانب برامج التبادل الثقافي، من شأنه أن يعزز الروابط بين الشعبين وينمي التفاهم المشترك.

ففي عام ٢٠٢٥، زار دبي طلاب المرحلة الثانوية من طوكيو وطلاب المرحلة الإعدادية من مدينة أريدا في محافظة واكاياما، وذلك ضمن برامج التبادل. كما شهد "برنامج محمد بن راشد للقيادة" زيارة قادة المستقبل من دبي إلى اليابان.

ستساهم هذه التبادلات في تنشئة جيل جديد من القادة المؤهلين لمواجهة التحديات العالمية. في عام ٢٠٢٥، خفف كل من الإمارات العربية المتحدة واليابان قيود التأشيرات لمواطني البلدين، مما أتاح إقامة قصيرة بدون تأشيرة لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً. ونأمل أن يستمر تعزيز تبادل الزيارات بين مواطني البلدين.

تُعد الشراكة بين اليابان والإمارات العربية المتحدة دليلاً على قوة التعاون والرؤية المشتركة. فمن خلال الاستفادة من نقاط قوتنا واستكشاف آفاق جديدة للتعاون، يُمكننا بناء مستقبل مزدهر ومبتكر ومستدام. وبصفتي القنصل العام لليابان في دبي، ألتزم بدعم هذه الشراكة والنهوض بها لضمان استمرار ازدهارها لما فيه مصلحة بلدينا وشعبينا. إن مواجهة التحديات العالمية المشتركة اليوم تتطلب منا تعميق جهودنا المشتركة. معاً، يمكننا تحقيق إنجازات بارزة ووضع معايير جديدة للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين.

تعزيز الممر الإماراتي الياباني للنمو المستدام والابتكار والفرص

ماريك ليهوكي
الرئيس التنفيذي لشركة كريستون بروركس (اليابان)
mlehocky@krestonproworks.com

تقف اليابان والإمارات العربية المتحدة اليوم عند منعطف حاسم في علاقتهما الاقتصادية. فمن جهة، تدخل اليابان مرحلة جديدة من التجديد الاقتصادي الواثق، وإعادة الاستثمار الصناعي، والمشاركة العالمية. ومن جهة أخرى، تطورت الإمارات العربية المتحدة بسرعة لتصبح واحدة من أكثر المراكز حيوية في العالم لتكوين رؤوس الأموال، وهياكل الشركات القابضة، والتوسع التجاري العابر للحدود.

هذان الاقتصادان، أحدهما قائم على العمق التكنولوجي والاستقرار المؤسسي، والآخر على التنويع في الرؤية والتواصل العالمي، يتقاربان بشكل متزايد ليشكلا ممرا استثماريا قويا. بالنسبة للمستثمرين في دبي، وكذلك للمجموعات متعددة الجنسيات في دول مجلس التعاون الخليجي، برزت اليابان مجددا كإحدى أكثر الوجهات جاذبية للنمو طويل الأمد.

يستكشف هذا المقال العوامل الدافعة وراء زخم الاستثمار في اليابان، والمزايا الاستراتيجية لهيكل دبي- سنغافورة-اليابان الرائج، ودراسة حالة عملية من معرض إكسبو أوساكا العالمي ٢٠٢٥ توضح كيف يمكن للشركات الإماراتية أن تزدهر في اليابان مع الشركاء المناسبين.

اليابان ٢٠٢٥: سوق مستقرة ذات قيمة عالية تدخل دورة جديدة

يستند التجديد الاقتصادي لليابان إلى عدة نقاط قوة أساسية تشكل أهمية بالغة للمستثمرين الدوليين:

اقتصاد نام ومتوازن

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لليابان في عام ٢٠٢٥ بنحو ١,١٪، مدعوما بتضخم معتدل باستمرار يتجاوز ٢٪، ما يُعد مؤشرا على طلب قوي واستقرار السياسات. وقد تعززت أرباح الشركات، وشهدت أسواق رأس المال تفاؤلا واسع النطاق خلال السنوات الثلاث الماضية.

طوكيو: واحدة من أقوى المدن الاقتصادية في العالم

وفقا للأرقام التي عُرضت في مؤتمر كريستون العالمي الأخير في طوكيو، تمثل العاصمة اليابانية وحدها ما يلي:

- ١,٠١ تريليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي،
- ٦,٥ تريليون دولار أمريكي قيمة سوقية،
- ١٥,٢ تريليون دولار أمريكي أصول مالية للأسر.

كما أكدت حكومة مدينة طوكيو الكبرى على مكانتها المتميزة، حيث تحتل المرتبة:

- الأولى عالمياً في مؤشر مرونة المدن،
- الثانية عالمياً في عدد المقرات الرئيسية للشركات الأجنبية،
- الثالثة عالمياً في مؤشر قوة المدن العالمي.

تعكس هذه المؤشرات بيئة مستقرة وعالمية للغاية، تُمكّن الشركات الدولية من التوسع بثقة.

التوسع الاستراتيجي للقطاعات

تركز الاستراتيجية الصناعية اليابانية على الاستثمار طويل الأمد في:

- أشباه الموصلات (مشاريع TSMC وRapidus الكبرى)،
- التحول الأخضر والهيدروجين،
- الذكاء الاصطناعي والأتمتة والروبوتات،

• التصنيع المتقدم في مجال النقل والدفاع،
• البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات.

وبالنسبة للمستثمرين الإماراتيين المعتادين على استثمار رؤوس أموالهم في قطاعات قابلة للتوسع وجاهزة للمستقبل، لا توفر اليابان سوقاً ضخمة فحسب، بل أيضاً منصة ابتكار مدعومة باستقرار حكومي وسياسة ضريبية واضحة.

سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، خلال زيارته للجناح الياباني في إكسبو ٢٠٢٥ أوساكا. الصورة: المكتب الإعلامي لإمارة أبوظبي

لماذا يتجه المستثمرون الإماراتيون بشكل متزايد نحو اليابان؟

تتمتع الإمارات واليابان بتاريخ طويل من التعاون الاقتصادي، وقد شهدت الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ زيادة ملحوظة في الاستثمار المتبادل بين البلدين. وهناك عدة توجهات تفسر هذا الزخم:

١. نقاط قوة متكاملة

• توفر دولة الإمارات العربية المتحدة سهولة حركة رؤوس الأموال، وبيئة تنظيمية داعمة للأعمال، وموقعاً استراتيجياً.
• تقدم اليابان صناعات متقدمة، وخبرة تكنولوجية واسعة، وموثوقية عالية في المؤسسات.

يشكل هذان العاملان معاً بيئة مثالية للشركات متعددة الجنسيات التي تتطلع إلى التوسع عالمياً.

٢. زيادة التواصل الثقافي والتجاري

في نوفمبر ٢٠٢٥، ألقى محافظ طوكيو كلمة رئيسية في مؤتمر كريستون العالمي، كدليل مهم على مدى التزام اليابان بتعزيز علاقاتها مع المستثمرين العالميين، لا سيما مع الشركاء في الشرق الأوسط.

٣. الطلب على تنفيذ مشاريع عالية الجودة

تواصل اليابان استقطاب الفعاليات الكبرى والمشاريع الدولية، معتمدة بشكل متزايد على شركات متخصصة من دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها. وهذا يعزز تدفق الخبرات والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال.

مسار استثماري شائع: هيكل دبي-سنغافورة-اليابان

بالنسبة للمستثمرين الراغبين في دخول السوق اليابانية، أحد أفضل الطرق فاعلية وتحقيقاً للمزايا الضريبية وأكثرها قبولاً هو نموذج الشركة القابضة ثلاثية المستويات، والتي غالباً ما يكون هيكلها كالتالي:

١. شركة قابضة في دبي

تُعدّ دبي مركزاً ممتازاً لمنصات إدارة الثروات والاستثمارات العالمية، وذلك للأسباب التالية:

• إعفاء من الضرائب على توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية للكيانات المؤهلة،
• حرية إعادة تحويل الأرباح،
• بنية تحتية مصرفية قوية وفعّالة،
• سهولة حركة رؤوس الأموال والإدارة على مستوى العالم.

٢. شركة تابعة إقليمية في سنغافورة

تُوفّر سنغافورة المزايا التشغيلية والمزايا الضريبية اللازمة لإدارة منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنها:

• ضريبة شركات بنسبة ١٧٪ مع حوافز تخفيض المعدلات الفعلية للعديد من المجموعات،
• اتفاقية ضريبية مع اليابان تُخفّض ضريبة الاستقطاع على الأرباح الموزعة إلى ٥٪ وعلى حقوق الملكية/الفوائد إلى ١٠٪،
• اعتراف قوي من الهيئة الوطنية للضرائب في اليابان فيما يتعلق بشفافية التسعير التحويلي.

٣. كيان تشغيلي في اليابان (KK أو GK)

يُمارس هذا الكيان النشاط التجاري في اليابان – مبيعات، توظيف، عقود – مع إمكانية الوصول إلى:

• شركات تابعة محلية للصناعات ذات القيمة المضافة العالية،
• برامج للشركات الناشئة ورواد الأعمال الأجانب،
• مناطق تفضيلية تُقدّم الدعم التنظيمي والإداري.

لماذا ينجح هذا الهيكل؟ لأنه يوازن بين الكفاءة الضريبية، والوضوح التنظيمي، والمصداقية التجارية، مما يجعله مثالياً للشركات القابضة، والتمويل، وإدارة الملكية الفكرية، ووظائف مركز القيادة الإقليمي، مع ضمان امتثال العمليات في اليابان للقوانين واللوائح المحلية، والحفاظ على مكانتها المرموقة محلياً.

دراسة حالة: شركة رائدة في مجال تنظيم الفعاليات العالمية، مقرها دبي، في معرض إكسبو أوساكا العالمي ٢٠٢٥

في عام ٢٠٢٥، حظيت شركة كريستون بروركس اليابان ProWorks بشرف دعم شركة بارزة مقرها دبي، متخصصة في إدارة الفعاليات العالمية الكبرى، بما في ذلك الألعاب الأولمبية، وبطولات كؤوس العالم، ومعارض إكسبو العالمية.

التحدي

خلال معرض إكسبو أوساكا العالمي (أبريل – أكتوبر ٢٠٢٥)، تولت الشركة مسؤولية تشغيل الأجنحة الوطنية لأكثر من ١٠ دول، مما استلزم توظيف وإدارة أكثر من ٤٠٠ موظف في اليابان. تطلب المشروع ما يلي:

• إستقطاب سريع ومتوافق مع القوانين واللوائح لفرق متعددة اللغات،
• عمليات معقدة لإدارة الرواتب والموارد البشرية،
• تنسيق مباشر مع الحكومة، ومفوضي الأجنحة، والجهات الراعية الدولية،
• الامتثال الكامل لقوانين التوظيف والضرائب في اليابان.

دورنا

بصفتنا الشريك المحلي لها، قدمت كريستون بروركس ما يلي:

• إدارة كاملة للشركة القابضة للمشروع،
• خدمات صاحب العمل المسجل،
• إدارة الرواتب والموارد البشرية والخزينة والامتثال الضريبي،
• دعم حوكمة الشركة،
• توجيه عملي مباشر طوال فترة الفعالية.

أثبت نجاح المشروع أن الخبرة الإماراتية مع القدرة التنفيذية اليابانية تُشكلان مزيجاً تنافسياً للغاية للمشاريع الدولية واسعة النطاق في اليابان.

يتبع في الصفحة ١٢

مراجعة شاملة لقانون الشركات التجارية في الإمارات: التأثيرات الأساسية على الشركات

بوشباكاران بارامباث
الشريك الأقدم
في كريستون مينون لخدمات الشركات

يُدخل المرسوم بقانون اتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٥ تعديلات جوهرية على قانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة (المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١)، مما يمثل خطوة هامة نحو تحديث الإطار القانوني للشركات في الدولة. وتعمل هذه الإصلاحات على مواءمة الأنظمة المحلية بشكل أوثق مع المعايير الدولية، ولا سيما معايير القانون العام، الأمر الذي يعزز المرونة والحوكمة ووضوح العمليات عبر الحدود.

فيما يلي نظرة عامة على أهم التغييرات وتأثيراتها العملية على الشركات العاملة في سوق دولة الإمارات العربية المتحدة أو الراغبة في دخوله.

١. توضيح النطاق القضائي ودمج المناطق الحرة

تُوفّر التعديلات وضوحاً طال انتظاره بشأن تطبيق القانون الاتحادي على كيانات المناطق الحرة التي تمارس أنشطتها في البر الرئيسي. فبينما تظل شركات المناطق الحرة خاضعة لأنظمة منطقتها ضمن حدودها الجغرافية، يجب على أي فرع أو مكتب تمثيلي يعمل خارج المنطقة الحرة الامتثال لقانون الشركات التجارية والتشريعات الاتحادية الأخرى ذات الصلة.

إضافةً إلى ذلك، باتت شركات المناطق الحرة معترفاً بها رسمياً كحاملة لجنسية دولة الإمارات العربية المتحدة. ويُقلّل هذا من الغموض القانوني للهياكل متعددة الاختصاصات، ويُبسّط التخطيط التشغيلي للشركات العاملة في كلٍ من البر الرئيسي والمناطق الحرة.

٢. استحداث هيكل الشركات غير الربحية

لأول مرة، يُتيح قانون الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً إنشاء شركات غير ربحية. يجب على هذه الكيانات إعادة استثمار جميع صافي أرباحها في تحقيق أهدافها المُعلنة، مع حظر توزيعها على المالكين. ومن المتوقع صدور لوائح تنفيذية مُفصّلة من مجلس الوزراء. يُنشئ هذا التعديل كياناً قانونياً مُخصصاً للمنظمات الخيرية والاجتماعية والثقافية، ويُضفي الطابع الرسمي على إطار عملها التشغيلي داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. اعتماد آليات الشركات القائمة على القانون العام

تُدمج الإصلاحات أدوات القانون العام المألوفة مباشرةً في الإطار القانوني للشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة الخاصة:

- حقوق الإلزام بالبيع والمشاركة في البيع: يُمكن الآن تضمين

هذه الحقوق مباشرةً في النظام الأساسي للشركة، مما يُعزز قابليتها للتنفيذ في عمليات الاندماج والاستحواذ وحالات التخارج.

• تخطيط نقل الملكية: يُمكن للشركات تحديد آليات مُسبقة للتعامل مع حصة المساهم المتوفى، بما في ذلك أولوية الشراء للمساهمين الباقين بتقييم مُتفق عليه أو تحدده المحكمة.

تُقلل هذه التغييرات من الاعتماد على الاتفاقيات الجانبية المُعقدة، وتُخفف من تعقيدات المعاملات، وتُوفر مسارات أوضح لانتقال الملكية.

٤. تعزيز مرونة هيكل رأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة

يُسمح الآن للشركات ذات المسؤولية المحدودة في البر الرئيسي بإصدار فئات مُتعددة من الأسهم (مثل الأسهم العادية والممتازة) بحقوق مُختلفة فيما يتعلق بالتصويت، وتوزيعات الأرباح، وأولويات التصفية، والاسترداد. يمثل هذا تطوراً تحويلياً لرأس المال الاستثماري، والأسهم الخاصة، والشركات العائلية، إذ يُتيح هياكل رأسمالية وحوكمة متطورة ضمن الشكل القانوني الأكثر شيوعاً للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥. إطار رسمي لإعادة التوطين (هجرة الشركات)

يُعدّ الإجراء القانوني لإعادة التوطين من أبرز المستجدات. إذ يُمكن للشركات الآن نقل مقرها القانوني إلى داخل الإمارات العربية المتحدة أو بينها أو فيما بينها (بما في ذلك من الخارج، وبين المناطق الحرة، وبين البر الرئيسي والمناطق الحرة) مع الحفاظ على هويتها القانونية وتاريخها المؤسسي وعقودها.

تُشكّل هذه "المرونة التنظيمية" عاملاً استراتيجياً مُساعداً، يتيح للشركات تحسين هيكلها لأغراض الترخيص أو الضرائب أو لأسباب تجارية دون الحاجة إلى التصفية وإعادة التأسيس.

٦. تبسيط عمليات جمع التمويل والحوكمة

• الاكتتابات الخاصة: يُمكن للشركات المساهمة الخاصة الآن طرح أسهمها من خلال الاكتتاب الخاص في الأسواق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لقواعد هيئة الأوراق المالية والسلع، وهذا يُتيح لها قناة جديدة لجمع التمويل محلياً.

• استمرارية الحوكمة: قواعد أكثر وضوحاً تحكم استقالات المديرين، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة المؤقتة، مما يقلل من حالات الجمود التشغيلي. على سبيل المثال، يمكن لمجلس الإدارة الاستمرار في العمل لمدة تصل إلى ستة أشهر بعد انتهاء ولايته، وبعدها يجوز للسلطات تعيين مجلس إدارة مؤقت لضمان استمرارية العمل.

• الحصص العينية: تعزز التعديلات صحة الحصص العينية في رأس المال، شريطة تقييمها من قبل مقيّمين معتمدين لضمان الشفافية والنزاهة.

أهم النقاط العملية للشركات والمستثمرين

تُشير تعديلات عام ٢٠٢٥ مجتمعةً إلى التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بخلق بيئة أعمال ديناميكية، واضحة، وقادرة على المنافسة دولياً. وتشمل المزايا الرئيسية ما يلي:

• تبسيط المعاملات: تمّ تقنين أدوات الاندماج والاستحواذ والتعاقب الوظيفي، بما يتماشى مع الممارسات الإماراتية والأسواق العالمية.

• هيكلة رأس مال متطورة: تُلبي إمكانية إنشاء فئات أسهم داخل الشركات ذات المسؤولية المحدودة احتياجات المستثمرين المؤسسيين والشركات النامية.

• مرونة تشغيلية: يُتيح نظام إعادة التوطين والذكر الواضح للمناطق الحرة مرونةً غير مسبوقة لإعادة هيكلة الشركات والتوسع الإقليمي.

• تعزيز الحوكمة واليقين: تُعزز أحكام الاستمرارية الجديدة والآليات الرسمية حماية المستثمرين وتُقلل من الغموض القانوني.

• جمع رأس المال بأدوات أكثر مرونة.

• تحسين النقل القانوني للشركات من خلال إعادة التوطين.

• تضع هذه الإصلاحات دولة الإمارات العربية المتحدة في مكانة بارزة كمركز عالمي للأعمال، وتهيئها على النحو الأفضل لاستيعاب الاستثمارات العابرة للحدود، ودورات حياة الشركات المعقدة، ونماذج الأعمال المبتكرة. كما أنها تهدف إلى جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية والاحتفاظ بها من خلال توفير بيئة قانونية أكثر وضوحاً ومرونة وملاءمة للأعمال.

ينبغي على الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة مراجعة وثائق حوكمتها وهياكلها المؤسسية الحالية للاستفادة من هذه الأحكام الجديدة.

ندوة كريستون مينون: فك رموز تفويض الفواتير الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة

تحقيق اليقين في التسعير التحويلي: برنامج اتفاقية التسعير المسبق في الإمارات

رافيشانكر ف
مدير الضرائب
في كريستون مينون للمحاسبين القانونيين

ravishanker@krestonmenon.com

تم إدخال أحكام التسعير التحويلي في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ الخاص بضرائب الشركات والمؤسسات (قانون ضريبة الشركات).

وفقًا للمادة ٣٤ من قانون ضريبة الشركات، يجب أن تتوافق جميع المعاملات والترتيبات بين الأطراف المرتبطة والأشخاص المتصلين مع مبدأ السعر المحايد. علاوة على ذلك، تسمح المادة ٥٩ من قانون ضريبة الشركات لدافعي الضرائب بالتقدم بطلب للحصول على اتفاقية تسعير مسبقة، والتي تمكنهم من تحديد معايير تحديد السعر المحايد فيما يتعلق بالمعاملات التي أبرمها أو سيبرمها ذلك الشخص مع الطرف/الأطراف المرتبطة، خلال فترة زمنية محددة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أصدرت الهيئة الاتحادية للضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة دليل اتفاقيات التسعير المسبق للشركات (المشار إليه فيما يلي بـ "دليل اتفاقيات التسعير المسبق"). يحدد هذا الدليل الإطار الإجرائي لاتفاقيات التسعير المسبق في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك نطاق برنامج اتفاقيات التسعير المسبق، وشروط الأهلية، وإجراءات التقديم، ومتطلبات المراقبة والامتثال، والأثر القانوني لاتفاقية التسعير المسبق بعد منحها.

لمحة عامة عن برنامج اتفاقيات التسعير المسبق

يوفر برنامج اتفاقيات التسعير المسبق (APA) آلية طوعية لأي شخص، سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً، لإبرام اتفاقية مع الهيئة الاتحادية للضرائب لتحديد السعر المحايد (قد يشمل تطبيق طريقة واحدة أو أكثر من طرق التسعير التحويلي) للمعاملات بين الأطراف المرتبطة خلال فترة زمنية محددة. ومن خلال وضع ترتيبات التسعير التحويلي المتفق عليها مسبقاً، تُسهم اتفاقيات التسعير المسبق في الحد من مخاطر النزاعات والتقاضي المتعلقة بالتسعير التحويلي.

وتُنفذ الهيئة الاتحادية للضرائب برنامج اتفاقيات التسعير المسبق على مراحل. إذ يركز البرنامج مبدئياً على اتفاقيات التسعير المسبق المحلية الأحادية، حيث تُقبل الطلبات اعتبارا من ديسمبر ٢٠٢٥. وسيتم إدخال اتفاقيات التسعير المسبق العابرة للحدود لاحقاً، على أن يُعلن عن تاريخ بدء العمل بها في عام٢٠٢٦، وسيتم الإعلان كذلك عن تفاصيل اتفاقيات التسعير المسبق الثنائية ومتعددة الأطراف في مرحلة لاحقة.

شروط الأهلية والحد المسموح

يجوز للشخص الطبيعي أو الاعتباري التقدم بطلب للحصول على اتفاقية تسعير مسبق (APA) إذا كانت القيمة الإجمالية أو المتوقعة للمعاملات بين الأطراف المرتبطة المحلية و/أو العابرة للحدود تساوي أو تتجاوز ١٠٠ مليون درهم إماراتي في فترة ضريبية محددة. أما المعاملات بين الأطراف المرتبطة التي تندرج تحت أحكام الملاذ الآمن، بما في ذلك الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة داخل المجموعة، فلا تغطى بموجب اتفاقية التسعير المسبق، وسيتم استبعادها من حساب العتبة.

تُفرض رسوم غير قابلة للاسترداد قدرها ٣٠,٠٠٠ درهم إماراتي لكل طلب للحصول على اتفاقية تسعير مسبق أحادية، و١٥,٠٠٠ درهم إماراتي لتعديل أو تجديد اتفاقية تسعير مسبق أحادية قائمة. يمكن التقدم بطلب للحصول على اتفاقية التسعير المسبق لمدة لا تقل عن ثلاث فترات ضريبية مستقبلية ولا تزيد عن خمس فترات ضريبية مستقبلية.

مزايا برنامج اتفاقية التسعير المسبق

يحدد دليل اتفاقية التسعير المسبق في دولة الإمارات العربية المتحدة خمس مزايا أساسية تبرر مشاركة دافعي الضرائب المؤهلين في البرنامج:

• تعزيز القدرة على التنبؤ يوفر يقيناً يمتد لعدة سنوات بشأن منهجيات التسعير التحويلي، مما يُمكّن من التنبؤ الضريبي

المراحل	وصف موجز
المرحلة ١ التشاور قبل تقديم الطلب	• يتطلب التشاور الإلزامي قبل تقديم الطلب معلومات أولية، تشمل: نطاق ومدة اتفاقية التسعير المسبق المقترحة، المعاملات المستثناة مع الأطراف المرتبطة، تعقيدات التسعير التحويلي، الأساس المنطقي للمنهجية، الإفصاح عن اتفاقيات التسعير المسبق الأجنبية أو تاريخ التقاضي، وغيرها من المعلومات المتعلقة بالسياق التجاري من أجل إجراء تقييم جدوى من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب قبل تقديم الطلب الرسمي. • يحدد هذا السياق متطلبات الطلب، ويمكن رفضه إذا لم يُعتبر مناسباً.
المرحلة ٢: تقديم طلب اتفاقية التسعير المسبق	• يجب تقديم الطلبات الرسمية في غضون شهرين من الموافقة المبدئية على تقديم الطلب، أو قبل اثني عشر شهراً من أول فترة ضريبية مشمولة. • تشمل الوثائق المطلوبة: المعاملات مع الأطراف المرتبطة والفترات المشمولة؛ منهجية شاملة للتسعير التحويلي (تحليلات الصناعة، والوظائف، والاقتصاد)؛ والافتراضات الحرجة. • تراجع الهيئة الاتحادية للضرائب الطلبات المقدمة، وتطلب معلومات إضافية، وقد تجري زيارات ميدانية أو مقابلات.
المرحلة ٣: تقييم اتفاقية التسعير المسبق والتفاوض بشأنها	• بناءً على الحقائق التي جُمعت خلال العمليات والاجتماعات أو المقابلات السابقة، تُجري الهيئة الاتحادية للضرائب تحليلات للتسعير التحويلي. قد يُقدّم التطبيق ملاحظاته خلال ٣٠ يوماً من استلام التحليلات.
المرحلة ٤ إبرام اتفاقية التسعير المسبق وتنفيذها	• مناقشة اتفاقية التسعير المسبق وتنفيذها • توقيع الطرفين.

الدقيق ويُزيل مخاطر التقييم بأثر رجعي خلال فترة اتفاقية التسعير المسبق (APA) التي تتراوح بين ٣ و٥ سنوات.

• تيسير التعاون بين الهيئة الاتحادية للضرائب ودافعي الضرائب يستبدل ديناميكيات التدقيق التهجمية بتطوير منهجيات تعاونية من خلال عمليات تشاور وتفاوض منظمة قبل تقديم الإقرارات.

• منع الخلاف بشأن التسعير التحويلي يُعالج مصادر القلق الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات: إذ أن قبول الهيئة الاتحادية للضرائب للمنهجيات مسبقاً يُقلل من مخاطر تعديل التدقيق مقارنة بأساليب التوثيق التقليدية، كما يزيل في الوقت نفسه تكاليف إدارة النزاعات.

• منع الازدواج الضريبي يكون ممكناً من خلال اتفاقيات التسعير المسبق الثنائية (التي لم يُعلن عنها بعد)، حيث تضمن اتفاقيات السلطات المختصة المنسقة معاملة متسقة عبر مختلف الولايات القضائية.

• تبسيط الامتثال يحقق كفاءة قابلة للقياس: تقتصر الالتزامات المستمرة على مراقبة الافتراضات الأساسية بدلاً من دراسات المقارنة المرجعية السنوية، مما يُقلل تكاليف الامتثال على مدى فترات نموذجية مدتها خمس سنوات، مع الحفاظ على يقين ضريبي شامل وتقليل وقت الإدارة المُخصص لمسائل التسعير التحويلي.

الخطوات المستقبلية

بالنظر إلى وجود الشركات متعددة الجنسيات في الإمارات العربية المتحدة، وسعي المستفيدين المتوقعين من البرنامج إلى ضمان استقرارهم الضريبي، فمن المتوقع أن يشهد البرنامج بعض التحديثات في الوقت المناسب، على غرار الأنظمة الضريبية العالمية الأخرى.

• أحكام التراجع: لا تسمح الإمارات العربية المتحدة في البداية بالتراجع لتغطية السنوات السابقة. وبالنظر إلى معدل استخدام أحكام التراجع المطبقة في أنظمة ضريبية أخرى مثل الهند والولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا البند يمثل مطلباً واضحاً من دافعي الضرائب لتغطية الفترات السابقة، وهذا يخلق "فترة فجوة" قد تبقى خلالها البيانات الضريبية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ غير محمية أثناء المعالجة.

• آلية تسوية المنازعات: تركز الإجراءات المحددة على الفرز النوعي للطلبات، مما يضمن الاستخدام الأمثل للوقت والموارد من خلال الاستشارة قبل تقديم الطلب. وهذا يعني إمكانية رفض الطلب في مرحلة ما قبل التقديم أو في مرحلة تقديم الطلب. ولا يحدد البرنامج أي إجراءات متاحة لمقدم الطلب في حال نشوء أي خلاف يتعلق بهذا الرفض.

• القدرة الثنائية: يعني التطبيق التدريجي أن اتفاقيات التسعير المسبق الثنائية، الضرورية للحماية الكاملة من الازدواج الضريبي، لن تكون متاحة في البداية. قد يؤدي ذلك إلى خسائر محتملة في الازدواج الضريبي الانتقالي للشركات متعددة الجنسيات، التي ستكون حريصة على تقليل الفجوة في أقرب وقت ممكن.

الخلاصة

من خلال هذه المبادئ التوجيهية الشاملة، ترسخ دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها كسلطة قضائية متطورة للتسعير التحويلي. فالمزيج الذي تعتمد عليه دولة الإمارات، القائم على تطبيق اتفاقيات التسعير المسبق، وأنظمة المناطق الحرة بنسبة ٠٪، وأكثر من ١٤٠ اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، يجعلها موقعاً متميزاً لعمليات المقرات الإقليمية للشركات. إذ يقدم البرنامج فوائد ملموسة، منها: تعزيز القدرة على التنبؤ بمواقف التسعير التحويلي المعقدة، والتعاون مع السلطات بدلاً من نهج التدقيق التقليدي، والوقاية الاستباقية من النزاعات. أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تتعامل مع تعقيدات خاصة بدولة الإمارات - هياكل البر الرئيسي- المناطق الحرة، وترتيبات الخدمات الإقليمية، ونقل الملكية الفكرية - توفر اتفاقيات التسعير المسبق ضماناً أساسياً يحوّل متطلبات الامتثال إلى مزايا استراتيجية. ومع نضوج البرنامج من خلال تطوير القدرات الثنائية وتعزيز الشفافية، سيتعزز موقع دولة الإمارات أكثر فأكثر، مما يرسخ دورها كوجهة إقليمية رائدة للاستثمار المدعوم بالتسعير التحويلي.

تابع للصفحة ٧

كريستون بروركس اليابان: بوابتك إلى السوق الياباني

عملت كريستون بروركس لأكثر من ١٨ عاماً كشركة استشارية متكاملة الخدمات للشركات الأجنبية العاملة في اليابان. انطلاقاً من طوكيو وهونولولو، يقدم فريقنا الدعم لعملائنا من خلال:

- دخول السوق وتأسيس الشركات
- المحاسبة والضرائب والامتثال
- حلول الموارد البشرية والرواتب وخدمات صاحب العمل المسجل
- الاستشارات المتعلقة بالتسعير التحويلي والتأسيس الدائم
- الدعم المصرفي والحوكمة والتنظيمي
- خدمات استشارية أخرى

وبصفتنا أعضاء في كريستون العالمية، نعمل بتناغم تام مع زملائنا في دبي وسنغافورة لبناء العلاقات اللازمة وتأسيس هياكل دولية مُعززة استراتيجياً ومالياً، مع الالتزام الكامل باللوائح والقوانين في اليابان.

نهجنا بسيط: معرفة محلية، تنسيق عالمي، وتنفيذ سلس.

نظرة مستقبلية: الممر الإماراتي الياباني في عام ٢٠٢٦ وما بعده

سيشهد العقد القادم تعزيزاً للترابط بين آسيا والشرق الأوسط. ويتماشى تركيز اليابان على المرونة التكنولوجية والاستقلال الصناعي والاستدامة بشكلٍ وثيق مع طموحات الإمارات العربية المتحدة لتصبح مركزاً عالمياً لرأس المال والابتكار والخدمات اللوجستية.

بالنسبة للمستثمرين الأفراد، والمكاتب العائلية، والشركات في دبي، تمثل اليابان:

- بيئة استثمارية آمنة للاستثمارات الكبيرة طويلة الأمد
- سوقاً متطورة تشهد طلباً متزايداً على الخبرات الأجنبية
- مركزاً عالمياً للتصنيع والتكنولوجيا والابتكار الأخضر

مع الهيكل المناسب، وفريق استشاري متخصص، وشريك محلي، لا تصبح اليابان مجرد سوق للدخول إليها، بل قاعدة استراتيجية للتوسع العالمي.

ونحن، في كريستون بروركس اليابان، على أتم الاستعداد لدعم المستثمرين في هذه الرحلة، وتعزيز جسر التواصل بين دبي وطوكيو لسنوات قادمة.

لقاء كريستون آسيا الوسطى ٢٠٢٥ - بنغالور، الهند

عقد اجتماع كريستون آسيا الوسطى في بنغالور، واستضافته الشركات الأعضاء في كريستون الهند، وجمع الشركات الأعضاء من المنطقة لمناقشة القيادة والتحول الرقمي والتعاون.

ألقى سودير كومار الكلمة الافتتاحية الرئيسية، بينما انضم راجو مينون إلى جلسة حوارية بعنوان "كيفية النمو لتصبح شركة عملاقة" كما شارك ساجو أوغسطين بنشاط في المناقشات والتفاعلات في هذا الحدث.

ملحوظة هامة المعلومات الواردة في النشرة تعبر عن آراء شخصية لمحرريها الكرام وليس الرأي الموحد لكريستون مينون لخدمات الشركات.